مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الأونكتاد

نشرة صحفية

حظر

يُحظر اقتباس محتويات هذا البيان الصحفي والتقرير المتصل به أو تلخيصها في وسائط الإعلام المطبوعة أو المسموعة أو المرئية أو الإلكترونية قبل يوم 11 تموز/يوليه 2013، الساعة 17/00 بتوقيت غرينتش

(الساعة 13/00 بتوقيت نيويورك، و19/00 بتوقيت جنيف، و22/30 بتوقيت دلهي، والساعة 2/00 من صباح يوم 12 تموز/يوليه 2013 بتوقيت طوكيو)

UNCTAD/PRESS/PR/2013/34*
Original: English

التقرير يحث على الانتقال من النهج التقليدي للتكامل إلى 'الإقليمية الإنمائية'

الدراسة توصي بإقامة ممرات نقل إقليمية/ممرات صناعية إقليمية، وتعزيز سلاسل القيمة الإقليمية، والحوار المتواصل بين الحكومات وقطاع الأعمال

جنيف، 11 *تموز/يوليه* 2013 - يفيد ***تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا، 2013*** [1] وعنوانه الفرعي ***"التجارة بين البلدان الأفريقية: إطلاق دينامية القطاع الخاص"*** بأن الجهود المبذولة حتى الآن من أجل العمل معاً على حفز تعزيز النمو الاقتصادي في القارة ظلت تعتمد على نهج "نظري" و"خطي" إزاء التعاون الإقليمي لا يلائم حالة أفريقيا. ويرى التقرير أن "التصدي لتحديات القرن الحادي والعشرين يتطلب نهجاً من القرن الحادي والعشرين".

ويقترح التقرير الصادر هذا اليوم أن تعتمد البلدان الأفريقية نهجاً جديداً للتكامل الإقليمي، يسمى "الإقليمية الإنمائية".

وتشمل الإقليمية الإنمائية التعاون بين البلدان في طائفة أوسع من المجالات لا تقتصر على التجارة وتيسير التجارة، بل تضم أيضاً – على سبيل المثال – الاستثمار، والبحث والتطوير، فضلاً عن سياسات تهدف إلى تسريع التنمية الصناعية الإقليمية وتوفير الهياكل الأساسية على المستوى الإقليمي، من قبيل بناء شبكات أفضل من الطرق والسكك الحديدية.

* للإتصال: مركز الأونكتاد للأتصالات و لمعلومات , رقم تليفون : +41229175828 , +41795024311 unctadpress@unctad.org
http://unctad.org/en/pages/Media.aspx

(1) **التقرير** (رقم المبيعات E.13.II.D.2, ISBN-13: 978-92-1-112866-6) يمكن الحصول عليه من مكتب مبيعات وتسويق منشورات الأمم المتحدة: United Nations Publications Sales and Marketing Office على العنوان المذكور أدناه أو من أحد وكلاء مبيعات الأمم المتحدة في جميع أرجاء العالم. والسعر هو: 28 دولاراً من دولارات الولايات المتحدة (مع خصم بنسبة 50 في المائة للمقيمين في البلدان النامية، وبنسبة 75 في المائة للمقيمين في أقل البلدان نمواً). وينبغي إرسال الطلبات أو الاستفسارات إلى: United Nations Publications Sales and Marketing Office, 300 E 42nd Street, 9th Floor, IN-919J New York, NY 10017, United States. tel.: +1 212 963 8302, fax: +1 212 963 3489, e-mail: Publications@un.org, https://unp.un.org.

ويشير التقرير إلى أن جني الفوائد الكثيرة التي يمكن أن تتأتى من الأسواق الإقليمية النابضة بالحياة – التي حفزها قرار القادة الأفارقة في عام 2012 إزالة الحواجز التجارية بين البلدان الأفريقية – رهين بتوسيع القطاع الخاص في القارة (انظر البيان الصحفي UNCTAD/PRESS/PR/2013/33). فالبيع في أسواق مجاورة يعطي الشركات ميزة من حيث التكاليف تتحقق من خلال القرب، وإمكانية انخفاض نفقات النقل، وحسن الاطلاع الذي يسمح بتكييف السلع وفقاً للظروف المحلية، وفي حالة وجود ما يكفي من المستهلكين، من خلال كتلة حرجة كافية لتبرير الحاجة إلى تكثيف الصناعة.

غير أن التقرير يرى أن على الحكومات الأفريقية أن تتبع نُهجاً شاملة أخرى – تتخذ شكل عمل جماعي معزز – كي يتسنى للقطاع الخاص التوسع والازدهار. فالتجارب في أماكن أخرى من العالم تبين أن إقامة أسواق إقليمية ستؤدي إلى تزايد الطلب على السلع؛ ولذلك، ينبه التقرير إلى ضرورة تشجيع الشركات الأفريقية على توفير هذه السلع وتمكينها من توفيرها، وإلا ستعجز عن منافسة الشركات الأجنبية.

ويجب تعزيز قدرات البلدان الأفريقية كي يتسنى لها إنتاج طائفة أوسع من السلع المتطورة التي يمكن فيما بعد أن يبيعها بعضها لبعض – وهذه عملية يسميها خبراء الاقتصاد توسيع القدرات الإنتاجية. ويفيد التقرير بأن السياسات الصناعية الإقليمية أداة هامة للإقليمية الإنمائية. وينبغي أن تنسق البلدان الأفريقية سياساتها الصناعية الوطنية وفقاً للسياسات الصناعية الإقليمية من أجل بناء أوجه التكامل في السلع التي يمكن إنتاجها والاتجار فيها داخل أفريقيا.

ويشير التقرير إلى وجود تلك السياسات الصناعية الإقليمية في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لكنها لم تنفَّذ بعد تنفيذاً كاملاً. ومن بين أهداف هذه السياسات تعزيز عمليات التجهيز المحلية وتوليد قيمة مضافة في القطاعات والقطاعات الفرعية التي تتمتع فيها المنطقة ككل بميزة نسبية عالية (مثل التعدين وتجهيز المنتجات الزراعية).

ويمكن أن يحفز وضع سياسات صناعية وطنية وإقليمية في آن واحد تنمية سلاسل القيمة الصناعية الإقليمية في أفريقيا، مما يتيح بدوره للبلدان الأفريقية فرصاً كبرى لتبادل مزيد من السلع. ومن الأمثلة على ذلك سلسة قيمة القطن – النسيج – الألبسة وسلسلة قيمة الماشية – اللحوم – المنتجات المعلَّبة.

ويكمن عنصر ثان من الإقليمية الإنمائية في تعزيز قدرة القطاع الخاص في أفريقيا باعتباره محركاً هاماً لتوسيع نطاق التعاون الإقليمي. فوفقاً للتقرير، ظلت الحكومات في أفريقيا حتى الآن هي القوة الفعالة الوحيدة لتحقيق التكامل الإقليمي، بينما لم يشارك القطاع الخاص مشاركة نشطة في هذه العملية. وهناك حاجة إلى إنشاء آليات لإجراء حوار متواصل بين الدول والقطاع الخاص لتتضح للحكومات المشاكل والتحديات التي تواجهها الشركات القائمة والشركات التي يمكن أن تُنشأ في المستقبل، ولكي يتسنى وضع خطط منسقة جيداً للتصدي لتلك المشاكل والتحديات. ففي موريشيوس، مثلاً، يعقد المجلس الاقتصادي المشترك، وهو هيئة تنسيق تابعة للقطاع الخاص في البلد، اجتماعات منتظمة مع الحكومة لمناقشة السياسات الاقتصادية العامة.

ووفقاً للتقرير، ينطوي عنصر ثالث من الإقليمية الإنمائية على إقامة روابط اقتصادية بين الاقتصادات الأفريقية في قطاعات أنشطة محددة، من خلال إنشاء "ممرات إنمائية". وتتجاوز الإقليمية الإنمائية التجارة وتشمل التعاون بين البلدان الأفريقية في طائفة واسعة من المجالات منها الاستثمار في النقل وفي الهياكل الأساسية المتصلة بالإنتاج، وكذلك في الزراعة والمشاريع الصناعية.

ومن شأن التعاون في طائفة واسعة من المجالات أن يساعد البلدان الأفريقية في بناء القدرة على المنافسة الدولية. فقد أشيد بممر مابوتو الإنمائي، الرابط بين محافظة غوتنغ في جنوب أفريقيا وميناء مابوتو في موزامبيق، باعتباره ممر نقل حقيقياً ناجحاً وصل بالساحل محافظات غير ساحلية في إحدى أكثر المناطق تصنيعاً وإنتاجية في الجنوب الأفريقي. ويعمل في أفريقيا حالياً أكثر من 20 ممراً، غير أن معظمها غالباً ما يكون ممرات تقليدية للنقل. ويذهب التقرير إلى ضرورة تجاوز ذلك وإقامة ممرات للتنمية الصناعية أيضاً.

ويشير التقرير إلى أن الإقليمية الإنمائية ليست مفهوماً غامضاً، بل هي نهج يُتبع فعلياً في مناطق أخرى. ومن الأمثلة على ذلك مشروع منطقة الميكونغ الكبرى دون الإقليمية في جنوب شرق آسيا، الذي يشجع الروابط الاقتصادية ويعزز التنمية بين ستة بلدان تتقاسم نهر الميكونغ (تايلند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والصين وفييت نام وكمبوديا وميانمار)، بمساعدة من مصرف التنمية الآسيوي. ويستند برنامج التنمية الاستراتيجية المشتركة إلى أسس من بينها الشراكات بين القطاعين العام والخاص وتقاسم الموارد الطبيعية، وإقامة ممرات للتنمية الاقتصادية. وينطوي مشروع جديد على الترويج لمنطقة الميكونغ باعتبارها وجهة واحدة للسفر والسياحة.

وتوجد في بعض المناطق دون الإقليمية في أفريقيا عناصر برنامج للتكامل "الإنمائي"، مثل منطقة التجارة الحرة الثلاثية الأطراف المقترحة التي ستشمل 26 بلداً يقع معظمها في شرق أفريقيا وجنوبها، غير أن التقرير يرى ضرورة تصميم برامج أكثر وأشمل للتكامل الإنمائي وتنفيذها في أفريقيا.

*** ** ***